

مجلة المجمع العلمي العراقي



الجزء الرابع - المجلد الثامن والثلاثون

بقـــداد

ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ - كانون الاول ١٩٨٧ م

أساليب الاستثناء عند النحاة القدماء وما الذي أضافه النحاة المتأخرون

الدكتور عبد الحسین الفتلي

كلية الاداب - جامعة بغداد

درس النحاة النحو على أساس العامل ولم يدرسوه على أساس الأساليب التي وردت عن العرب . فقد عكفوا على بيان الحكمة في كل ظاهرة في المفردات والمركبات فجعلوا للبناء وللأعراب عللاً ولامتناع الصرف عللاً ولرفع الفاعل ونصب المفعول عللاً وهكذا ، وعدت حركات الإعراب عنصراً أساساً من عناصر اللغة العربية اشتملت عليه منذ أقدم العصور ، وكل الذي فعله علماء العربية حياله أنهم استخلصوا مناهجه من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام الفصحاء ورتبوها وصاغوها في صورة قوافين وقواعد وهذا ما جعل المستشرقين بعد ذلك يرون أنَّ الإعراب صفة من صفات العربية وسمة من أقدم سماتها اللغوية والتي فقدت في أخواتها الساميات باستثناء البابلية القديمة . وأنَّ العربية حافظت في مختلف عصورها على هذه الظاهرة على الرغم من ظهور اللحن واللهجات والإقليمية في الحواضر (١) . فلو درست الموضوعات النحوية البارزة مثل النداء والاستثناء والاستفهام والقسم والنفي والتوكيد والحذف والتقديم على أنها أساليب لوفرت على المتعلم كثيراً من الجهد ، ولكان شأن النحو غير ما عليه الآن .

ولكان يواكب التطور ولا يوصف بالجمود . ولأصبح محبباً إلى الدارسين . يقبلون على تعلمه دون عناء أو سأم . أكبر الظن أنَّ العرب وصفوا النحو وصاغوا قواعده على أساس الأساليب التي تحتوى المعاني وتوصل الأفكار الى المتعلمين بسهولة ويسر ، لا هذه القواعد الجافة التي تنفر القارئ من لغته الجميلة

(١) العربية ليوهان فك : ٣٠ .

ولو رجعنا إلى أول كتاب في النحو لرأينا أمام النحاة سيبويه يدرس القواعد في كتابه على أساس العامل والمعمول سوى إشارات قليلة إذا ما قيست بحجم الكتاب . لأن نظرية العامل كانت عنده أقرب إلى التعلم وارسخ في الفكر لوجود قواعد تنظمها وتسهل فهمها .

فالاستثناء أسلوب له طرائقه واستعمالاته : فللمفرغ منه أسلوب وللکامل الموحب أسلوب وللمنفي أسلوب ثالث وكذلك فيه تقديم وتأخير يحكمه الأسلوب المبني على المعاني المختلفة . وفيه متصل ومنقطع يوضحه الاستعمال العربي الفصيح ، لكننا مضطرون لمجاراة العرب باستعمال العامل وساطة لدراسة النحو والوصول بقواعده إلى عقول دارسية .

الإلا في الاستثناء

ستكون « إلا » مدار هذا البحث من بين ادوات الاستثناء . لأنها الأصل في هذا الباب لسببين :

الأول : أنها حرف . والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، كالنفي والاستفهام والنداء والتعجب والتمني والترجي ..

والثاني : أنها تقع في أبواب الاستثناء حسب . وغيرها في أمكنة خاصة بها وتستعمل في أبواب أخر .

قال سيبويه : فحرف الاستثناء « إلا » وما جاء من الأسماء فيه معنى « إلا » فغير سوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى « إلا » فلا يكون وليس وعدا وخلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات (٢) ... « فلا » حرف يفيد لاستثناء الذي هو اخراج الشيء بها عن حكم ما قبلها حقيقة أو حكماً ، ويسمى المنصوب بها « المستثنى » وما عدّه مغايراً له في لحكم المستثنى منه .

العامل في المستثنى

لم ينص سيبويه صراحة على العامل في هذا المكان كما قال النحاة بعد ذلك من أن العامل في لمستثنى هو « إلا » أو ما قبلها من فعل أو شبهه . وان الذي ذكره يحتمل تأويلات عدة ، قال : اعم أن « إلا » يكون الاسم بعدها على وجهين : -

فأحد الوجهين . أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن لا حين قلت : لا مرحباً ولا سلام ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك « إلا » ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء « لا » لمعنى (٣) . يشير هنا إلى أنها ملغاة وهي الواقعة في النفي على تفرغ العامل نظير « لا » حين قلت : لا مرحباً ولا سلام لأنها على أصلها في النفي ، فكذلك فكذلك « إلا » وهي ملغاة عن العمل وهي على معناها في الاستثناء وهذا الوجه ليس فيه تأويل .

والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً (٤) .. فكان سيبويه يشير هنا إلى أسلوبين في استعمال « إلا » عند العرب الفصحاء . كل أسلوب له استعمال يختلف عن الثاني .

ثم هو في الاستعمال الثاني « كما تعمل عشرون » فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً ، جعل موقع المستثنى من « إلا » موقع الدرهم من العشرين . فهو بهذا لم يرد الفعل ، لأنه منفصل مكتفٍ . بخلاف « إلا » فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء ، فكانت مراده .

و « إلا » بسيطة عند سيبويه لا مركبة . فعقد ذكر قول الخليل حين عرض للاسمية بالحروف وما يستتبع ذلك أو من حملها على الحكاية أو عدم

(٣) الكتاب ١/٣٦٠ .

(٤) الكتاب ١/٣٦٠ .

حملها عليها ، فإن كانت بسيطة قدرت مصروفة وإن كانت . مركبة ممنوعة من الصرف او حملت على الحكاية قال : إن « إلّا » التي للاستثناء بمنزلة « دفي » (٥) .. بدليل . وأما « إلّا » وأما في الجزاء فحكاية (٦) ...

غير أن النحاة قسموا الاستثناء كما فعل سيبويه إلى المنفي والموجب والمتصل والمنقطع . والواجب النصب والواجب الرفع وما يحمل على الموضع انسياقاً وراء نظرية العامل التي تختلف على أساسها التراكيب .

« الاستثناء من المنفي »

يجوز عند النحاة في الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول إذا وقع في المنفي وكان يصلح تفريغ العامل للثاني أن تبدل الثاني من الأول ، كأنه قد فرغ له في التقدير . قال سيبويه : وذلك قولك : ما أُناني أحدٌ أحدٌ إلّا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرو ، وما رأيتُ أحدًا إلّا عمراً ، جعلت المستثنى بدلاً من الأول . فكأنك قلت : ما مررتُ إلّا بزيدٍ وما أُناني إلّا زيدٌ . وما لقيتُ إلّا زيداً . كما أنك إذا قلت : مررت برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ . فهذا وجه الكلام ، أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله . لأنك تدخله فيما أخرجت من الأول (٧) ...

أي أن هذا عنده على البديل لأنه على تفريغ العامل للثاني . وقال : ومن قال : ما أُناني القومُ إلّا أباك . فإنه بمنزلة قوله : أُناني القومُ إلّا أباك ، أي أن القوم يجري أمرهم في النفي مجرى الإيجاب . فينبغي له أن يقول : ما فعلوه إلّا قليلاً منهم (٨) ، وعلى هذا لا يجوز في « القوم » ما جاز في « أحد » لأنه على معنى أعم العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك :

(٥) الكتاب ٦٧/٢ .

(٦) الكتاب ٦٧/٢ .

(٧) الكتاب ٣٦٠/١ .

(٨) النساء : ٦١ . وقراءة النصب هذه قراءة ابن عامر وعيسى بن عمر والرفع أجود عند النحاة . انظر : اعراب القرآن ٤٣١/١ .

ما قام إلا زيداً ، وليس كذلك « القوم » لذا ألزمه سيبويه النصب (٩) .. في الآية الكريمة على هذه العلة التي أوجبت عنده : ما قام القومُ إلا زيداً .. لكن يونس نقل عن أبي عمرو جواز البدل من « القوم » وهو الوجه عنده نحو « ما أُناني القومُ إلا عبدُ الله » بالرفع إذ أبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي هو جمع « القوم » وسيبويه لا يجوز هذا في قوله تعالى « ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم » لأنّ الشهداء جمع وهو أعم والأنفس أخص بمتزلة الواحد من الكل . لأنه يصح أن يبدل الاسم الذي هو مفرد من الاسم الذي ليس بجمع في « أحد » ولا يصلح في « القوم » لأنه جمع ، ثم أن النفي في « القوم » على حد الإيجاب على أصل ما يجب في النفي في قولك : ضربتُ زيداً . وما ضربتُ زيداً فالزمه على هذا ألاّ يجيز « ما أُناني أحدٌ » كما أنه لا يجوز « أُناني أحدٌ » (١٠) ...

أما لماذا جاز البدل من « القوم » في « ما أُناني القومُ إلا عمرو » وذلك لأنه على قياس البدل في جميع الكلام إذا كان الثاني هو الأول أو بعض الأول كقولك : « رأيتُ قومك ناساً منهم » أو كان المعنى مشتملاً عليه . فلما كان عمرو بعض القوم والمعنى مشتملاً عليه جاز البدل فيه على قياس غيره من سائر الابدال . وجرى في بابه مجرى « أحد » وتقول : ما فيهم أحدٌ اتخذت عنده يداً إلا زيداً » وما فيهم خيرٌ إلا زيداً » على البدل من « أحد » إذا كان زيداً هو الخير (١١) ويجوز هنا البدل من الهاء في « عنده » كأنك قلت : « إلا عند زيدٍ » .

(٩) الكتاب : ٣٦٠ .

(١٠) الكتاب ١/ ٣٦٠ .

(١١) الكتاب ١/ ٣٦٠ .

وإذا قلت : ما مررت بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبدُ الله .. وما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً .. فيجوز نصب ما بعد « إلاّ » على البدلية من « أحد » وهو الأولى . ونصبه « بالآ » . كذلك يجوز رفعه سيبويه على أنه بدلي من ضمير « يقول » قال ، وإن حملته على الاضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً « فعرابي (١٢) .. ومثل ذلك قول الشاعر عدي بن زيد .

في ليلةٍ لا نَرَى بها أَحَدًا

يحكي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

فأبدل مما في « يحكي » كأنه قال : لا يحكي علينا إلاّ كواكبها . والاختيار النصب عند سيبويه . قال : وإنما أختير النصب ها هنا ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه . وأن لا يكون بدلاً إلاّ من المنفي ، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمره مَرْقُوع فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه ، لأنه هو المنفي وهذا وصف أو خبر (١٣)

ما يحملُ المستثنى فيه على الموضع

ما يجوز في الاستثناء الذي يحمل المستثنى فيه على الموضع إذا تقدم عاملان أحدهما يعمل في الموضع ، والآخر يعمل في اللفظ . إن كان المستثنى يصح على عامل الموضع في المعنى حمل عليه . وإن كان يصح على اللفظ حُمِلَ عليه وإن صح على الأمرين جاز أن يحمل على كل واحد منهما . وذلك قولك (١٤) : « ما أُناني من أحدٍ إلاّ زيداً » وما رأيتُ من من أحدٍ إلاّ زيداً .. فيجوز النصب على الاستثناء . والرفع على البدلية من محل « أحدٍ » لأن محله الرفع على الفاعلية في المثال الأول . والنصب على

(١٢) الكتاب ١ / ٣٦٠ .

(١٣) الكتاب ١ / ٣٦١ .

(١٤) الكتاب ١ / ٣٦١ .

المفعولية في المثال الثاني و « من » حرف جر زائد . ولا يجوز فيه الجر على البدلية من لفظ المجرور لأن البدل على نية تكرار العامل ، وهنا لا يجوز أن نكرره . فلا يجوز أن نقول : ما أُناني من أحدٍ إلّا من زيدٍ » وذلك لأن « من » زائدة لتأكيد النفي وما بعد « إلّا » مثبت ، لأنه مستثنى من منفي . فلا تدخل عليه « من » قال سيويه وإنما منعك أن تحمل الكلام على « من » أنه خَلَفُ (١٥) أن نقول : ما أُناني إلّا من زيدٍ » فلما كان كذلك حمله على الموضع . فجعله بدلاً منه ، كأنه قال : « ما أُناني أحدٌ إلّا فلان » لأن المعنى : ما أُناني أحدٌ . وما أُناني من أحدٍ وأحدٌ ولكن « من » دخلت بها هنا تأكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والإسلام . وفي : ما أنْتَ بفاعل ، ولست بفاعل (١٦) ... وهذا لا يكون إلّا على الموضع ، لأنه لا ينقصد إلّا بعامل الموضع ، أما الذي لا يكون حمله إلّا على اللفظ فهو الذي لا ينقصد إلّا بعامل اللفظ كقولك : ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ » فهذا لا يكون إلّا على اللفظ . أما الذي يصلح على اللفظ والموضع . فهو الذي ينقصد بكل واحد منهما كقولك . ما أحدٌ اتخذتُ عنده يداً إلّا زيدٌ » وإلّا زيداً » كأنك قلت : « إلّا عند زيدٍ (١٧) » .. وما يحمل على الموضع في مذهب بني تميم قولك : ما أنْتَ بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يعبأ به » على اعتبار « ما » غير عاملة من قبل أن « بشيء » في موضع رفع في لغة بني تميم (١٨) .. وعلى مذهب أهل الحجاز لا يصح على اللفظ ولا على الموضع ، لأنّ الباء الزائدة لا تدخل في الواجب وما بعد « إلّا » واجب ، ولأنّ « بشيء » في موضع نصب خبراً لـ « ما » العاملة عمل « ليس » ولا يُحمل مرفوع على

(١٥) الخلف : الرديء .

(١٦) الكتاب ٣٦٢/١ .

(١٧) الكتاب ٣٦١/١ .

(١٨) الكتاب ٣٦٢/١ .

منصوب ، ولكنه محمول على تأويل الموضع كأنه قال : ما أنت إلا شيء لا يُعْبَأُ به .. وتقول « لست بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به » كأنك قلت .. لست إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به . والباء هنا بمنزلة ما قال الشاعر (١٩) .

يا ابني لُبِنِي لَسْتُمَا يَدِي إِلَّا يَدًا لَبِسْتَ لَهَا عَصْدُ

فانتصب ما بعد « إلا » على البدل من موضع الباء .. والتقدير : لستما يداً إلا يداً لا عضد لهما ، فلو قلت : إلا يداً بالرفع ، لم يصلح ، لأنَّ التقدير لستما إلا يداً بيدٍ : وهذا محال . لأنَّ الباء إنما تزداد في غير الواجب للتوكيد . ولذا أُجْرِيَ على الموضع لا على اللفظ أيضاً قولك : لا أحدٌ فيها إلا عبدُ اللهِ « فلا أحد » في موضع اسم مبتدأ . كما أنَّ « أحداً » في قولك « ما أنا نبي من أحد » في موضع اسم فاعل . قال سيبويه « ألا ترى أنك تقول : « ما أنا نبي من أحدٍ لا عبدُ اللهِ ولا زيدٌ » من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على « من » في ذا الموضع — لأنها لاستغراق الجنس و « من » إذا كانت كذلك لا تدخل على المعرفة . ولا في الواجب — كما تقول : لا أحدٌ فيها لا زيدٌ ولا عمروٌ » لأنَّ المعرفة لا تحمل على « لا » وذلك أنَّ هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحدٍ . أو أنك من أحدٍ » (٢٠) ..

لا يجوز تقديم المستثنى

ربما كان التقديم والتأخير في النحو العربي أسلوباً من الأساليب العربية للاهتمام بالمتقدم مثلاً وعدمه فيما تأخر من الكلام وليس نتيجة لعامل خاص تخضع له التراكيب في لغتنا العربية ، لكن سيبويه كعادته في أكثر المواضع يرجع هذا التقديم والتأخير إلى نظرية العامل ليسهل بها تعلم النحو ما دامت هناك قواعد مطردة . فهو لا يجوز تقديم المستثنى لسببين :

(١٩) الكتاب ١/ ٣٦٢ .

(٢٠) الكتاب ١/ ٣٦٢ .

أحدهما : ضعف العامل . لأنه حرف لا يتصرف . والآخر : ضعف ما قام المستثنى منه عن أن يتقدم عليه المستثنى . فلما اجتمع الصنفان لزم طريقة واحدة . فإذا قلت : ما فيها إلاّ زيد . وما علمتُ أنّ فيها إلاّ زيدا « فإن قلبته فجعلته يلي « إن وما » في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز ، لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما (٢١) . فكما لم يجز فيهما التّقدم والتأخر . وإذا قلت : إنه لا يقول ذلك أحدٌ إلاّ زيدٌ « فإن قدمت « أحداً » فقلت : إنّ أحداً لا يقول ذلك إلاّ زيدا « قبح لأنك أوقعت « أحداً » في الواجب ، وإنما حقه أن يكون في المنفي وغير الواجب ولكن قد أجازوه على ضعفه ، لأنه داخل في معنى النفي . قال سيويه فمن أجاز ذلك قال : إنّ أحداً لا يقول هذا إلاّ زيدا ، كما أنه يقول إلاّ أن سيويه عاد في مكان آخر فأجاز تقديم المستثنى منه قال : هذا باب ما تقدم فيه المستثنى . وذلك قولك : ما فيها إلاّ أباك أحدٌ ومالي إلاّ أباك صديقٌ . وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه . لأنّ الاستثناء إنما حده أن تتداركه بعدما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى . كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : « فيها قائماً رجلٌ » حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة . وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه (٢٢) . . . أي أن صفة النكرة إذا تقدمت لا يجوز فيها إلاّ النصب لأنك إذا أخرت فقلت : فيها رجلٌ قائمٌ « جاز في « قائم » وجهان : الرفع على النعت والنصب على الحال ، إلاّ أن الحال ضعيف . لأن نعت النكرة أجود من الحال فيها فإذا قدم بطل النعت . وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة . فصار ما كان جائزاً مختاراً وراجحاً ، ومن تقديم المستثنى

(٢١) الكتاب ١/٣٦٣ .

(٢٢) الكتاب ١/٣٧١ .

قول كعب بن مالك :

الناسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَازِرِ

فالتقدير : مالنا إلا السُّيُوفُ بالرفع على البدل . والنصب جائز على الاستثناء فلما قدم لم يجز البدل ، لأنه لا يكون إلا تابعا فصار النصب بالاستثناء لازما . قال سيبويه . وذكر يونس أن بعض العرب يقولون : مالي إلا أبوك أحد فيجعلون أحداً بدلاً . كما قالوا : مامورتُ بمثله أحد . فجعلوه بدلاً ، لكن سيبويه يجيز النصب على الحال : مالي إلا أبوك صديقاً « (٢٣) ...

على الجواز « رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلا زيدا » يصير هذا بمنزلة ما أعلم أن أحداً يقول ذاك « كما صار هذا بمنزلة : مارأيتُ » حيث دخله معنى النفي (٢٤) . . « ولا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء ، لأنه يقيد ما خرج مخرج العموم . ولا يجوز تقييد شيء لم يوجد بعد . فلهذا لا يجوز الابتداء به أصلاً . فقد أشار سيبويه إلى ذلك حين قال : ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً (٢٥) فلو قلت : « ما علمتُ إلا أن زيدا فيها » لم يجز .

الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصبا في النفي

يجوز في الاستثناء الذي يحمل على النصب في النفي إذا كان الاستثناء قد أتى بعد تمام الكلام النصب لأنه حينئذ على طريقة الموجب إذ لم يقدر فيه البدل . فإن الاسم الثاني لا يتصل بالأول إلا بـ - إلا « فصار كالموجب في تسليط العامل على ما بعد « إلا » قال سيبويه : حدثنا يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا » وما أتاني أحدٌ إلا زيدا » وعلى هذا . ما رأيتُ أحداً إلا زيدا « فنصب « زيدا » على

(٢٣) الكتاب ١/ ٣٧٢ .

(٢٤) الكتاب ١/ ٣٦٣ .

(٢٥) الكتاب ١/ ٣٦٣ .

غير « رأيت » وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول . ولكنك جعلته متقطعاً مما عمل في الأول . والدليل على ذلك أنه يجىء على معنى « ولكن زيداً ، ولا أعنى زيداً » وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم ، إذا قلت : عشرون درهماً « . . . » ومثله في الانقطاع من أوله « إن فلان والله مالا إلا أنه شقي » فإنه لا يكون أبداً على إن فلان وهو في موضع نصب وجاء على معنى . ولكنه شقي . . . (٢٦)

الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل

الاستثناء المنقطع نوعان عند سيبويه : الذي يحتمل المتصل ، والذي لا يحتمل المتصل ، فالمنقطع الذي يحتمل المتصل إذا كان الثاني من غير جنس الأول إلا أنه يصلح أن يحمل عليه . ففيه وجهان : النصب على الانقطاع والبدل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريقة الانباع للمبالغة في التشبيه . وهذا على مذهب أهل الحجاز وذلك قولك ، ما فيها أحد إلا حماراً ، جاءوا به على معنى . ولكن حماراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول : فيصير كأنه من نوعه . فحمل على معنى « ولكن » وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم . . . (٢٧)

أما بنو تميم فيبدلون على تقدير تفرغ العامل ، كأنه لم يذكر الأول ، لأنه لما جاز أن يترك ويعتمد على الثاني . فكأنه لم يذكر . قال سيبويه : وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حماراً « أرادوا : ليس فيها إلا حماراً » ولكنه ذكر أحداً « توكيداً ، لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حماراً ، وإن شئت جعلته إنسانها . قال الشاعر : --

(٢٦) الكتاب ١/٣٦٣ .

(٢٧) الكتاب ١/٣٦٣ .

فإن تُمسِرَ في قبرٍ برهوهَ ثاوياً

أنيسُكَ أصداء القبورِ تصيحُ

فجعلهم أنيسه ، حمل الثاني على الأول على الاتباع ، ومثل ذلك قوله :
مالي عتابٌ إلاّ السيفُ ، وما أنتَ إلاّ سيرٌ ، إذا جعلته هو السير (٢٨) . . .

أما أهل الحجاز فينصبوب على الاستثناء المنقطع ، أما قولك : مالهُ عليه
سلطانٌ إلاّ التكلفُ » فبالنصب على الاستثناء المنقطع ، لأن التكلف ليس من
السلطان ، كذلك يجوز هذا في المصدر المؤول كمقولك : مالهُ عليه سلطانٌ
إلاّ أنه يتكلف . قال سيويه : هو بمنزلة التكلف (٢٩) . . .

ويجوز فيه الرفع على البدل ، على أن سلطانه هو التكلف ، وفي القرآن
الكریم « ما لهم به عليمٌ إلاّ اتباعَ الطّغْيَانِ » (٣٠) كأنه قال : ما لهم به من
شيءٍ يعمل عليه إلاّ الظّن . . .

الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل

الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل إذا كان الثاني
غير الأول مما لا يصلح أن يحمل الشبه عليه أن يكون منقطعاً نصباً أبداً ،
ولا يجوز أن يكون على تقدير المتصل . قال سيويه : هذا باب ما يكون عليه
« إلاّ » على معنى « ولكن » فمن ذلك قوله عز وجل « لا عاصمَ اليومَ مِن
أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ » (٣١) . . .

وقوله تعالى « فلو لا كانتَ قريةٌ آمَنتْ فنَنفَعَهَا لِيَمَانُهَا لِإِلَآ قَوْمِ
يُونُسَ » (٣٢) أي ولكن قوم يونس ، فلا يجوز في مثل هذا المتصل ، لأنه
لا يحتمل الثاني على الأول .

(٢٨) الكتاب ٣٦٤/١

(٢٩) الكتاب ٣٦٥/١

(٣٠) النساء : ١٥٧ .

(٣١) هود : ٤٢ وانظر الكتاب ٣٦٦/١ .

(٣٢) يونس : ٩٨ .

ومن الاستثناء المنقطع قول النابغة الجعدي :

فَتَى كَمَلْتُ خَيْرَاتَهُ غَيْرَ أَنَّهُ

جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا

كأنه قال : ولكنه مع ذلك جواد (٣٣) . . . لأن هذا الاستثناء منقطع لا يصلح أن نستثني من كمال خيراته في نفسه إلاّ على الذم وليس المعنى على ذلك وإيما هو كملت خيراته في نفسه وفي جميع أموره إلاّ الحال الذي أبلغه يجوده فهذا وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ، وهو عيب في المال أن يخرج عن يد الجواد ، وليس في الجواد عيب ، كما أن كونه في يد الجواد فضيلة للمال وحصوله في يد البخيل تقيصة للمال ، ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ

وَأَنِّي مِنَ الْأَثَرِينَ غَيْرِ الزَّعَافِ

كأنه قال : ولكن ابن غالب (٣٤) . . . وقد رد المبرد حمله على الاستثناء وزعم أن غير الزعاف منصوبة على المفعول به ، والمعنى عنده ، وما سجنوني لغير شرفي حسداً لي (٣٥) . . . وقيل : هذا غير صحيح ، لأنك لو قلت : ما ضربتك غير أنك شتمتني لم يحز إذا أردت معنى : ما ضربتك إلاّ أنك شتمتني ، لم يحز حتى تقول : ما ضربتك لغير شتمك إياي ، والصحيح كما ذهب إليه سيويه من معنى « لكن » أي أن هذا استثناء منقطع .

أَنْ وَأَنْ بَعْدَ الْإِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ

إذا وقعت أَنْ وَأَنْ مع صلتها بعد « إلاّ » فإنهما بمنزلة الأسماء . لأنهما على معنى النفي لأن « إلاّ » لا بد من أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي وذلك قولك : ما أتاني إلاّ أنهم قالوا كذا وكذا ،

(٣٣) الكتاب : ٣٦٧/١ .

(٣٤) الكتاب : ٣٦٧/١ .

(٣٥) المقتضب ٤/١٤٤ .

« فأنَّ » في موضع اسم مرفوع ، كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا . . . ومثل ذلك قولهم « ما منعني إلا أن يغضب عليَّ فلان » كأنه قال : ما منعني إلا غضب فلان « عليَّ » قال سيبويه : والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت رفعاً (٣٦) :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

حمامة في غصون ذات أوقال

فيجوز في « غير » الرفع والنصب ، أما الرفع فلأنه فاعل « يمنع » وأما النصب فعلى البناء ، لأنه مبهم أضيف إلى مبني أصله البناء . وعلى ذلك يجري القياس في كل مبهم أضيف إلى مبني أصله البناء . ولا يجوز إذا أضيف إلى مبني أصله الاعراب أن تبني . قال الخليل : إن النصب في « غير » كنصب بعضهم « يومئذ » في كل موضع فكذلك : غير أن نطقت . . . وكما قال النابغة : (٣٧)

على حين عابت المشيب على الصبا

وقلت لما أصح والشيب وازع

فبني « حين » لأنه أضاف إلى مبني أصله البناء وهو الفعل الماضي .

الاستثناء من موجب

الذي أراده النحاة القدماء وأهل اللغة هنا الفرق بين أسلوبين أسلوب في النفي يجوز في الاسم الواقع بعد إلا نوعان من الاعراب ، وأسلوب موجب غير منفي لايجوز في الاسم الواقع بعد إلا إلا نوع واحد من الإعراب هو النصب مهما كانت المفردات الواقعة قبل إلا من حيث الإعراب ، لكن سيبويه كعادته يرجع هذا إلى تأثير العامل كلما أراد أن يقرب ظاهرة نحوية من ذهن المتعلم ، فالذي يجوز في الاستثناء عنده من موجب النصب ، لأنه

(٣٦) الكتاب ١/ ٣٦٦ .

(٣٧) الكتاب ١/ ٣٦٩ .

معمول لما قبله من الكلام الذي هو « إلا » ، ولأنه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد « إلا » فهو معمول لما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : عشرون درهماً . وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومـررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، قال : وانتصب « الأب » إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام . كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها (٣٨) . . . ألا ترى أنك لو طرحت « القوم » من الكلام لتبدل « أباك » منهم لفسد ، ولو قلت : أتاني إلا أباك « كان محالاً » ، وكذلك ، مررت إلا بأبيك « محال » . ولهذا أشار سيويه حين قال : وإنما منع « الأب » أن يكون بدلاً من « القوم » أنك لو قلت : أتاني إلا أبوك « كان محالاً » . . . وإنما جاز : ما أتاني القوم إلا أبوك « لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلا أبوك » لأن هذا منفي ، فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر شيء قبله ، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول ، فإذا قلت : ما أتاني القوم إلا أبوك « فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك » (٣٩) . . .

الإلا بمعنى غير

الأصل في « إلا » أن تكون للاستثناء وفي « غير » أن تكون وصفاً . ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى ، فيوصف بـ « إلا » ويستثنى بـ « غير » ، فإن كانت إلا بمعنى غير وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها ، وذلك حيث لا يراد بها الاستثناء ، وإنما يراد بها وصف ما قبلها بما يغير ما بعدها ، وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، قال سيويه : والدليل على أنه وصف ، أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا . . . وأنت تريد الاستثناء

(٣٨) الكتاب ١/ ٣٦٩ .

(٣٩) الكتاب ١/ ٣٦٩ .

لكن قد أحلت (٤٠) فلا يصح الاستثناء . فیتعین أن تكون « إلا » بمعنى « غير » ونظير ذلك قوله عز وجل « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » (٤١) فالآلة وما بعدها صفة « لآلهة » لأن المراد من الآية نفى الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد ، ولا يصح الاستثناء بالنصب ، لأن المعنى حينئذ يكون : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وهذا ظاهر الفساد . والذي يبيّر النصب على الاستثناء في هذه الآية لا يقدر ما يتجه معنى النصب من الفساد ، ولا يصح أيضاً أن يعرب لفظ الجلالة بدلاً من « آلهة » لأنه حيث لا يصح الاستثناء لاتصح البدلية ، ثم إن الكلام مثبت فلا تجوز البدلية ، ولو صح الاستثناء لما علمت من أن النصب واجب في الكلام التام الموجب ، وأيضاً لو جعلته بدلاً لكان التقدير ، لو كان فيهما إلا الله لفسدتا » لأن البديل على نية طرح البديل منه ، ولعدم صحة الاستثناء هنا وعدم جواز البدلية تعين أن تكون « إلا » بمعنى « غير » . ومما جاءت فيه « إلا » بمعنى « غير » مع عدم تعذر الاستثناء معنى ، قول الشاعر :

وكل أخ مفارقة أخوه

لعمرك أبينك إلا الفراقدان

أي ، كل أخ غير الفرقدین (٤٢) ولوقال : وكل أخ مفارقة أخوه إلا الفرقدین لصح . ويكون إعراب « إلا » وما بعدها ، على الوجه الذي ذكره سيبويه ، صفة للمضاف . وهو « كل » لصفة « لأخ » لذلك رفع ما بعد « إلا » والمشهور الشائع في كلامهم في مثل كل وبعض ونحوهما أن يكون الوصف لما أضيفا إليه لا لهما ، لأنه إن سقط المضاف إليه نابت صفته عنه .

(٤٠) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٤١) الانبياء : ٢٢ . وانظر الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٤٢) الكتاب ١/ ٣٧١ .

تكرير الاستثناء من غير عطف

إذا شغل الفعل الأول بأحدهما انتصب الآخر على الاستثناء ولم يصلح البدل لأن المرفوع منهما موجب ، وذلك فقولك : ماأناي إلاّ زيدٌ إلاّ عمرأ ، وقال سيويه : ولا يجوز الرفع في « عمرو » من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر ، وإن شئت قلت : ما أناي إلاّ زيداً إلاّ عمرو » فتجعل الايتان لعمرأ ، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأنت في ذا بالخيار . إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول (٤٣) ... فسيويه يشترط رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولايجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما ، وذلك نظراً إلى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه . وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير : ما أناي أحد إلاّ زيداً إلاّ عمرأ » لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل ، ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل — على نظرية العامل — في اللفظ ، فرفع أحدهما بأنه فاعل ، ولما رفعت أحدهما لم يجز رفع الآخر ، لأن المرفوع بعد «إلاّ» إنما يرفع على أحد وجهين : اما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل ، واما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله ، ولا يسوغ هنا وجه من الوجهين المذكورين ، لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له . ولا يكون بدلاً ، لأن الثاني ليس الأول ، ولا بعضاً له ، ولا مشتملاً عليه ، مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفى من الاول فيبدل منه ، وإنما المعنى على أنهما لم يدخلوا في نفى الايتان ، قال سيويه «غيرك» في قول الشاعر :

فما لي إلاّ الله لارَبٍّ غَيْرَهْ

وما لي إلاّ الله غَيْرَك ناصِرْ

بمتزلة إِلاَّ زيداً (٤٤) . . . أي منصوب على الاستثناء ، كأنه قال : إِلاَّ إياك .

ولو قلت : ما أناني إِلاَّ زيدٌ إِلاَّ أبو عبد الله « بالرفع كان جيداً ، إذا كان أبو عبد الله زيداً ، ولم يكن غيره ، لأن هذا يكرر تأكيداً . كقولك : رأيتُ زيداً زيداً وقد يجوز أن يكون غير زيدٍ على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول « رأيتُ زيداً عمراً » لأنه إنما أراد عمراً فنسي ، فتدارك . ويكون بياناً إذا قال : ما أناني إِلاَّ زيدٌ إِلاَّ أبو عبد الله . ومثله قول الشاعر :

مالك من شيخك إِلاَّ عمَلُه

إِلاَّ رسيْمُه وإِلاَّ رَمْلُه

« فرسيمة » بدل من « عمله » ورملة معطوف على « رسيمة » والآخر في الموضعين زائدة كررت للتوكيد .

الاستثناء من الجملة

يقع تحت ما كان داخلاً أو متزلاً منزلة الداخل الاستثناء من الجملة وهو في المنقطع قليل . فلم يذكره سيبويه . بل ذكر استثناء الجملة من المتصل قال : وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إِلاَّ زيدٌ خيرٌ منه كأنك قلت : مررتُ بقوم زيدٌ خيرٌ منهم . إِلاَّ أنك ، أدخلت « إِلاَّ » لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به ، ولو قال : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم . لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ آخرين هم خيرٌ من زيد ، فانما قال : ما مررتُ بأحدٍ إِلاَّ زيدٌ خيرٌ منه . لتخير أنه لم يمرَّ بأحدٍ يفضل زيداً (٤٥) . . . فزيدٌ مبتدأ . وخيرٌ منه خبره ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء أو جر على الاتباع .

(٤٤) الكتاب ١/ ٣٧٣ .

(٤٥) الكتاب ١/ ٣٧٤ .

الاستثناء بـ « غير »

قال سيويه : اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « إلا » فيُجرى مجرى الاسم الذي بعد « إلا » وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره « فأتاني القومُ غيرُ زيدٍ » فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى « إلا » فصار بمنزلة الاسم الذي بعد « إلا » ، وأما خروجه مما يدخل فيه غيره « فما أتاني غيرُ زيدٍ » وقال : وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ « إلا » جاز بـ « غير » وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى « إلا » .. (٤٦) .

العطف على مجرور « غير »

زعم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروُ ، والوجه الجر ، وذلك أن « غيرُ زيدٍ » في موضع « إلا زيدٍ » وفي معناه . على الموضع كما قال : فلسنا بالجمال ولا الحديد

فلما كان في موضع « إلا زيدٍ » وكان معناه كمعناه ، حملوه على الموضع والدليل على ذلك أنك إذا قلت : « غيرُ زيدٍ » فكأنك قد قلت : « إلا زيدٍ » ألا ترى أنك تقول : « ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمروُ » فلا يقبح الكلام ، كأنك قلت : ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمروُ » (٤٧) .. كذلك أشار سيويه إلى ما جاء من الأدوات الأخرى التي فيها معنى « إلا » وأما « حاشا » فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده : كما تجر « حتى » ما بعدها وفيه معنى الاستثناء . وبعض العرب يقول : « ما أتاني القومُ خلا عبد الله ، فجعلوا خلا » بمنزلة « حاشا » فإذا قلت : ما خلا ، فليس فيه إلا النصب ، لأن « ما » اسم ، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي « ما » التي في قولك : أفعلُ

(٤٦) الكتاب ٣٧٤/١ .

(٤٧) الكتاب ٣٧٥/١ .

ما فعلتَ .. إلّا أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيداً « لم يكن كلاماً (٤٨) .. لأن حاشا عنده حرف . وما خلا فعل ثم قال : وأما : « ما أتاني القومُ سواك » فزعم الخليل أنّ هذا كقولك : أتاني القومُ مكانك - أي هي ظرف ... إلّا أنّ في « سواك » معنى الاستثناء (٤٩) ... وقد خصص باباً ليس ولا يكون : قال : هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما اضماراً على هذا، وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهي في « حسبك » إلّا أنّ يكون مبتدأ ، وذلك قولك : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لا يكونُ زيداً « وما أتاني أحدٌ لا يكونُ زيداً » كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خَلَدِه أنّ بعض الآتينَ زيدٌ « حتى كأنه قال بعضهم زيدٌ ، فكأنّه قال : ليس بعضهم زيداً » وترك اظهار « بعض » استغناء . كما ترك الاظهار في « لات حين .. فهذه حالهما في حال الاستثناء (٥٠) » ..

حذف المستثنى تخفيفاً

قد يحذف المستثنى طلباً للخفة وهو أسلوب - كما ذكرنا - وذلك قولك : ليس غير . وليس إلّا . كأنه قال : ليس إلّا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا تخفيفاً اكتفاءً بعلم المخاطب . قال سيبويه : سمعنا بعض الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا .. وإنما يريد : ما منهما واحد مات . ومثل ذلك قوله عز وجل « وإنّ من أهل الكتابِ إلّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ » (٥١) ومثل ذلك قول الشاعر :

(٤٨) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤٩) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٥٠) الكتاب ٣٧٦/١ .

(٥١) النساء : ١٥٩ وانظر الكتاب ٣٧٥/١ .

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ
يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلِهِ بِشْنٍ

أي : كأنك جمل من جمال بني أقيش .. (٥٢) .

وبعد عرض آراء سيويه في موضوع الاستثناء يتبين أن كل هذه الأنواع التي ذكرها تعود إلى أساليب مختلفة في كلام العرب لا إلى نظرية العامل التي شغلت النحاة المتأخرين والسابقين الذين يصرون على إخضاع مثل الأساليب إلى نظريتهم هذه ، فالتحيز عنصر من عناصر لغة هذه الأمة العظيمة ، وكل الأمم تعثر بلغاتها ، لكنها تنشأ الحضارة والتقدم وأمتنا العربية واكبت كل الحضارات وتأثرت بها وأثرت فيها ، فلا بد إذن لهذه اللغة أن تتطور عبر هذه العصور وتطرّد كل شيء لا نحتاجه في هذا العالم الذي نعيش فيه .

« ما الذي أضافه المتأخرون بعد ذلك »

المصطلحات التي ذكرت في كتاب سيويه حول موضوعات الاستثناء هي التي تستعمل حتى يومنا هذا ، فقد بقيت معروفة في كل الكتب التي صنفت بعد ذلك مع اختلاف في العبارات ، كذلك فإن الاستثناء في كتاب سيويه أوسع وأشمل منه في أي كتاب آخر من كتب النحو التالية له .

أما ما كان من خلاف بين الكوفيين والبصريين ومن تابعهم من المتأخرين فجعله جدل يدور حول عمل « إلا » في المستثني أو عمل ما قبلها من فعل أو شبهه . فقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل في المستثني في نحو : قام القومُ إلا زيدا هي « إلا » وذلك ، لأن « إلا » قامت مقام « أستثني » ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا كان المعنى فيه : أستثني زيدا ولو قلت : « أستثني زيدا » لوجب أن تنصب ، فكذلك ما قام مقامه ، والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم : القوم أخوتك إلا زيدا »

فينصبون زيداً وليس ها هنا فعل البتة (٥٣) .. « ولأبي العباس المبرد مثل هذا رأى ، فـ « إلّا » هي العاملة عنده ، لأنها ثابت عن « أستثنى » فقد يكون الفعل او غيره من العوامل مشغولاً ، ثم يؤتى بالمستثنى بعد ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القومُ إلّا زيداً « ومررتُ بالقومِ إلّا زيداً » وذلك ، لأنك لما قلت : جاءني القومُ « وقع عند السامع أنّ زيداً فيهم ، فلما قلت : إلّا زيداً .. كانت « إلّا » بدلاً من قولك : أعني زيداً ، أو أستثنى فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل (٥٤) .

أما نصب المستثنى عند ابن السراج فطريف حقاً فإنما نصب لأنه أشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام . تقول : - جاءني القومُ إلّا زيداً . فجاءني القومُ . كلام تام ، وهو فعل وفاعل ، فلو جاز أن تذكر « زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء . ما كان إلّا نصباً . لكن لا معنى لذلك إلّا بتوسط شيء آخر . فلما توسطت « إلّا » حددت معنى الاستثناء . ووصل الفعل إلى ما بعد « إلّا » (٥٥) .

ونسب إلى الكسائي أنه يذهب إلى أن المستثنى منصوب بـ « أنّ » مقدرة بعد « إلّا » محذوفة الخبر . فتقدير : قام القومُ إلّا زيداً قام القومُ إلّا أنّ زيداً لم يقم .. (٥٦) .

وهذا ليس مألوفاً عند النحاة إذ يبقّى الإشكال بحاله في انتصاب أنّ مع اسلمها وخبرها . لأنها في تقدير المفرد ، وهذا المذهب قريب مما ذكره ابن السراج عن البغداديين بعد ذلك من أنّ قولهم : « إلّا » في الاستثناء ، إنما هي أنّ لا ولكنهم خففوا « أنّ » لكثرة الاستعمال . ويقولون : إذا قلنا : ما جاءني

(٥٣) الانصاف ١٥٠/١ .

(٥٤) المقتضب ٣٩٠/٤ .

(٥٥) الأصول ٣٤٢/١ - ٣٤٣ .

(٥٦) شرح الكافية ٢٤٦/٢ وشرح الفصل ٧٧/٢ .

أحدٌ إلاّ زيدٌ فإنما رفعنا « زيداً » بـ « لا » وإن نصبنا فبأنّ ونحن في ذلك مخيرون في هذا . لأنه قد اجتمع عاملان « أن » و « لا » فنحن نعمل أيهما شئنا .. (وتركيب « إلا » قال به القراء (٥٧) أيضاً ولم يقل به أحد من القدماء ، لأن سيبويه قال بانها بسيطة كما مرّ . ونقل عن الكسائي أيضاً أن الخلاف عامل في نصب المستثنى ، لأنه يجب له عكس ما يجب للمستثنى منه فإذا كان الحكم مثبتاً للمستثنى منه كان منفيّاً عن المستثنى . وإذا كان منفيّاً في المستثنى منه كان مثبتاً له ، ومن ثم المخالفة النصب فيه (٥٨) ... والمخالفة أو الخروج أو الاستثناء عند البصريين ليس إلاّ تعبيرات عن شيء واحد يخص الاساليب أو لبيان الوظيفة التي يؤديها اللفظ . كما أن بيان الحال أو بيان المكان أو الزمان الزمان بيان لوظائف كل منها في التعبير . وهو حين يكون مخرجاً يأخذ حكماً خاصاً ، كما أنه حين يكون بدلاً يأخذ حكماً خاصاً . وعندما يكون الاستثناء مفرغاً يأخذ حكماً ثالثاً ، شأنه في ذلك شأن المفعول به والحال والتمييز والفاعل والمبتدأ ، فسيبويه قد قال في مواضع كثيرة مرت . هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله . كما عمل العشرون في الدرهم (٥٩) .. وقد تابع القراء في تركيب « إلاّ » من المتأخرين المستشرق براحتراسر الذي زعم أن الاستثناء أصله من تركيب الجمل فإن « إلاّ » مركبة من « إن الشرطية » و « لا النافية » فمثل : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ أصلها « إن لم يكن جاءني زيدٌ فما جاءني أحدٌ » (٦٠) وهذا فيه من التكلف البعيد عن واقع اللغة ما لا يخفى على الدارسين ، فما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ » بعيدة كل البعد عن هذا الأصل الذي ذكره براجستراسر لأن الشرط يقدم غالباً ولا يؤخر .

(٥٧) الأصول ٣٦٨/١ .

(٥٨) انظر الهمع ٢٢٤/١ ، والتصريح ٣٤٦/١ .

(٥٩) الكتاب ٣٦٩/١ .

(٦٠) التطور اللغوي : ١١٦ .

إِلَا تكون بمعنى الواو

لم يذكر سيبويه هذا المعنى لأن فيه تكلفاً وتأويلاً للكلام ، لكن الكوفيين قالوا : إنَّ « إلّا » تكون بمعنى الواو ، وذلك لمجيء مثل هذا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب ، قال تعالى : « لئلا يكونُ للناسِ عليكم حُجَّةٌ إلّا الذينَ ظلموا منهم (٦١) » أي . ولا الذين ظلموا . يعني ، والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ، وقال تعالى « لا يُحِبُّ اللهُ الجهرَ بالسوءِ من القولِ إلّا مَنْ ظَلَمَ (٦٢) .. أي . وَمَنْ ظَلَمَ لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه . وقول الشاعر (٦٣) :

لَعَمْرُ أَيْبِكَ إلّا الفَرْقَدَانِ

و « إلّا » عند سيبويه — كما رأينا — بمعنى « غير » في قول الشاعر لأنه واكثر البصريين لا يجيزون كون « إلّا » بمعنى الواو . لأنها للاستثناء والاستثناء عندهم يقتضي اخراج الثاني من حكم الأول . والواو للجمع ، والجمع يقتضي ادخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .

وبعد هذه الرحلة القصيرة في أسلوب الاستثناء يبقى القدماء هم أصحاب اليد الطولى في هذا العلم . فهم الذين وضعوا قواعده الدقيقة وأصوله ومذاهبه التي بقيت خالدة بخلود هذه الأمة التي تمفخر بماضيها كما تفخر بحاضرها ، كل الذي نرجوه هو أن نسهل عملية التعليم لهذه القواعد الكثيرة وندرسها أساليب تخص المعاني ونبتعد ما استطعنا عن العامل وما يجره من تأويلات وتعليلات تنفر العربي من لغته الجميلة .

(٦١) البقرة : ١٥٠ .

(٦٢) النساء : ١٤٨ .

(٦٣) الانصاف : ١٩٦/١ .

المراجع

- ١ — الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلى النجف ١٩٧٣
- ٢ — اعراب القرآن للنحاس تحقيق د. زهير زاهد — مطبعة العاني بفداد .
- ٣ — الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانبارى تحقيق محيي الدين عبدالحميد ١٩٧٧ م .
- ٤ — التطور النحوي لبراجستراسر مطبعة السماح ١٩٢٩ م .
- ٥ — شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى — طبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٦ — شرح الكافية للرضي — المطبعة العامرة المحمية ١٢٧٥ هـ .
- ٧ — شرح المفصل لابن يعيش — دار الطباعة المنيرية .
- ٨ — العربية ليوهان فك — ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار — مطبعة دار الكتب ١٩٥١ م .
- ٩ — الكتاب لسيبويه — طبعة بولاق ١٣١٦ هـ .
- ١٠ — المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبدالباقي مطابع الشعب — القاهرة .
- ١١ — المقتضب لأبي العباس المبرد . تحقيق عبدالخالق عزيمة .
- ١٢ — همع الهوامع لجلال الدين السيوطي القاهرة ١٣٢٣ هـ .